قطاع الغاز الجزائري؛ تحديات الواقع ورهانات المستقبل

أوكيل رابح* ، عصماني مختار**

الملخص:

تعالج هذه الدراسة واقع قطاع الغاز الجزائري، الذي يمر بفترة تراجع الإنتاج وارتفاع تكاليفه، بالإضافة إلى مناقشة وتحليل أهم التحديات التي يوجهها من ارتفاع في الاستهلاك الداخلي للغاز وانخفاض صادراته بسبب دخول منافسين جدد في السوق الدولية، بالإضافة إلى انتقال تلك الأسواق إلى التعامل بالأسعار الفورية، كما تم التطرق إلى وضعية الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: تكاليف الإنتاج، صادرات الغاز، الاستهلاك الداخلي.

Algerian gas sector; actual challenges and future bets.

Abstract:

This paper focuses on the study of the Algerian gas sector fact, which is undergoing through a very severe period that is characterized mainly by the decline in gas production and its high costs. In addition, It discusses and analyzes the most important challenges of this sector, especially the increase of domestic consumption, and the decrease of exports due to the highest external competition in international market which witnesses a shift into transactions based on spot prices. As we have also talked, in this study, about the foreign investments in this sector.

Key words: production costs, gas exports, domestic consumption.

* أستاذ محاضر أ ،جامعة البويرة ، الجزائر ، rabeh_pg@yahoo.fr

** طالب دكتواه سنة 3 علوم، جامعة سطيف1، الجزئر ، mokmok_@yahoo.fr

مقدمة:

يشكل الغاز الطبيعي من حيث الاهمية ثاني مصدر من مصادر الطاقة في غالبية الدول بعد النفط، وقد ارتفعت مساهمته في إجمالي استهلاك الطاقة في السنوات السابقة. ولا يزال هناك مجال واسع في زيادة واستغلال مواد الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة من مختلف القطاعات والاستعاضة عن استخدام النفط والفحم ، وهذا من أجل التخفيض من انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري.

لقد أولت الجزائر بعد أزمة النفط 1986 اهتماما كبيرا لاستغلال احتياطاتها من الغاز الطبيعي خاصة أن هذه الأخيرة تفوق الاحتياطات النفطية، كما أن التوجهات الجديدة للدولة تهدف إلى تعظيم الدور الذي يلعبه الغاز الطبيعي في ظل تسارع وتأثر الطلب عليه ، وتطور تقنيات معالجته وتحويله إلى سوائل لذا سعت الجزائر إلى الرفع وتنويع صادرتها من الغاز الطبيعي، من خلال تكثيف جهود البحث والاستكشاف ورفع إنتاجها، علما أن الغاز يلعب دورا هاما و كبيرا في الميزان الطاقوي للاقتصاد الوطني، وحسب آخر الاحصائيات يمثل 51% من الإنتاج الأولي للطاقة ويوفر 90 بالمئة من الفيول اللازم لتوليد الكهرباء ويدخل في العديد من الصناعات البتروكيمياوية، ويمثل 56 بالمئة من صادرات الجزائر في مجال المحروقات.

إن ما يمثله قطاع المحروقات من أهمية كبرى بالنسبة للجزائر، يجعل أي وضع حرج أو تحديات يواجهها وبالأخص قطاع الغاز الذي تعتمد عليه الجزائر بصفة أكبر من النفط والتخوف من أن السياسات المنتهجة في هذا القطاع والتي قد تكون غير مدروسة وغير مستدامة ستكون تأثيراتها السلبية كبيرة على الاقتصاد الجزائري، وهدا ما يخلق هواجس ومشاكل عويصة للحكومة الجزائرية. فمع تقلص كمية الغاز المنتج والمصدرة وانهيار أسعاره في الأسواق العالمية وعدم استقرارها بالإضافة إلى زيادة المنافسة، سيزيد من الضغط على الحكومة في مجال الدعم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، وهدا بفعل أن الميزانية العامة تعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد المتأتية من تصدير النفط والغاز.

اهداف البحث:

يعتبر معرفة الوضع الحالي لقطاع الغاز الجزائر وللسياسات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية، أهم هدف لهذا البحث بالإضافة الى التحديات الحالية والمستقبلية التي يعرفها قطاع الغاز الجزائري كهدف ثاني، مما يسمح بإعطاء نظرة دقيقة ويساعد على اتخاذ قرارات صائبة تساهم في تنمية وتطوير هذا القطاع عن طريق وضع استراتيجيات مستدامة تتماشى مع الاوضاع التي تعيشها السواق الغازية العالمية وكذا مواجهة المنافسة الشرسة التي تتبعها دولا رائدة في الصناعة الغازية.

محاور الدراسة

1- تراجع إنتاج الغاز وارتفاع تكاليفه

2- الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في الجزائر بين انخفاض الصادرات وارتفاع الاستهلاك الداخلي

3- الحاجة إلى مزيد من الإستثمار في قطاع المحروقات.

1-تراجع إنتاج الغاز وارتفاع تكاليفه:

1-1 تراجع الإنتاج:عرفت احتياجات الجزائر من الطاقة الأولية ارتفاعا سنوي بمقدار 4.1% خلال العشرية الأخيرة بداية من سنة 2004، في حين أن العرض الداخلي من الطاقة انخفض بمقدار 0.8% سنويا، الأمر الذي جعل صادرات الجزائر الكلية من المحروقات تعرف انخفاضا قدره 2.6%سنويا . ولم يكن انتاج الغاز الطبيعي بمنأى عن هذا التوجه العام للانخفاض، إذ سجل الانتاج الكلي تراجعا من 201.2 مليارم^3 سنة 2008 إلى 179.7 مليارم^3 سنة 2013، ليعاود الارتفاع الى 186.7 مليارم^3 في 2014 بعد دخول حقلي غاسي طويل والمارك الإنتاج[1]. (Ali Aissaoui, 2016), وهدا المستوى العالي من انتاج الغاز ناتج عن عملية التدوير والفصل التي يخضع لها والتي ينتج عنها استخراج الغاز الرطب، سوائل الغاز الطبيعي، المكثفات بالاضافة إلى الغاز الجاف، هذا الأخير يعاد حقنه في الآبار بهدف المحافظة على ضغط التركيب الجيولوجي بواسطة الدفع بالغاز ولتقليل معدل الانخفاض بالدفع المكمني الأصلي وهذا قصد المحافظة على الكفاءة الإنتاجية، والشكل رقم 01 يوضح التدفقات الناتجة من الغاز المستخرج، ويشير إلى انخفاض ملحوظ في كل من الغاز المسوق والغاز المعاد حقنه في المكامن (معبر عنها في الشكل بكميات سالبة لأكثر توضيح). وبتعبير أكثر دقة، عرفت سنوات التسعينات ارتفاعا ملحوظا في الانتاج الصافي أو ما يعرف بالإنتاج المسوق الذي وصل ذروته سنة 2005 بإنتاج قدره 89.2 مليام^3، بعد ذلك عرف فترة من التراجع وصل إلى غاية 79.64مليار م^3 سنة 2013، ثم ارتفع قليلا إلى غاية 83 مليارم^3 سنة 2015، وهدا بعد اعادة تأهيل حقل عين أميناس بعد تعرضه لهجوم إرهابي سنة 2013، كما عرف الغاز المعاد حقنه نفس الشيء انخفض إلى 81 مليارم^3 سنة 2014 بعد ان كان 89 مليارم^3 في 2010.

شكل رقم01: تطور انتاج مكونات الغاز الطبيعي

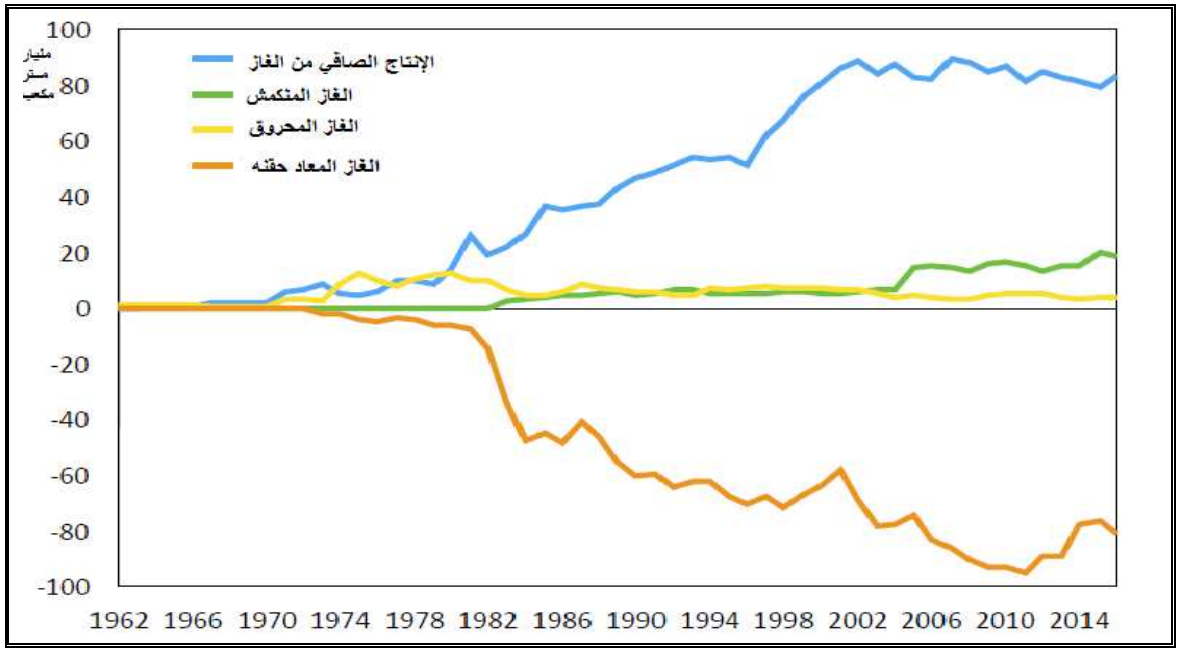

1 Ali Aissaoui,(2016), Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, Oxford Institute for Energy Studies, 2016, p02.

Source : Ali Aissaoui, 2016Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, Oxford Institute for Energy Studies,UK, , p03.

ويرجع سبب ذلك إلى تراجع القدرات الانتاجية للحقول الرئيسية وفي مقدمتها حقل حاسي رمل الذي يعتبر أكبر الحقول المنتجة للغاز في الجزائر، حيث يمثل انتاجه أكثر من نصف انتاج الجزائر من الغاز الطبيعي بطاقة انتاجية سنوية تقدر ب 100 مليارم^3، لكن في السنوات الاخيرة عرف انتاج هدا الحقل إنخفاضا كبيرا، إذ أنخفض إنتاجه من 75مليارم^3 سنة 2008 إلى 55 مليار م^3 في عام 2012، ويعود سبب ذلك إلى الاستغلال المكثف للحقل في بداية الاالفية الجديدة، وهدا من اجل تعويض التأخير المسجل في تطوير الحقول الجديدة ودخولها للإنتاج[2](Ali Aissaoui, 2013)، ورغم محاولات شركة سوناطراك تحسين وتعزيز إنتاج هذا الحقل إلاأن ذلك لم يكف بسبب وجود مشاكل تقنية،وقد أعلنت شركة سوناطرك في 2016 عن تخصيص مبلغ يقدر ب 4 مليار دولار لهدا الامر[3]. ويمكن حصر ثلاث أسباب رئيسية ادت إلى انخفاض إنتاج الغاز:

- التحقيقات التي باشرتها مصالح الامن بداية من 2010، حول شبهات الفساد في مجموعة سوناطراك، أدت إلى تأخير عدة مشاريع مهمة بسبب خوف المديرين والمسؤولين الفرعيين في الشركة من ارتكاب الأخطاء أثناء التسيير، بالاضافة إلى استقالة عدد كبير من مسؤوليها أوطلبهم التقاعد؛
- تردد شركة سوناطراك في استثمار مزيدا من الامول في تطوير إنتاجية حقول الغاز القديمة؛ وإطلاق عمليات جديدة للإستخراج والانتاج؛
- تأخر مشاريع ربط حقول النفط والغاز عبر شبكة الانابيب، مما يسمح بالتحكم أكثر في الإنتاج؛
- تردد شركات النفط العالمية في دخول مشاريع جديدة في الجزائر بسبب المخاوف الامنية بعد تعرض مصنع الغاز بعين أميناس للهجوم عام 2013.

وبالنظر إلى الحقول الجديدة المقرر تطويرها أو المزمع دخولها الإنتاج بحلول سنة 2020، فإنه سيكون كافيا فقط للحفاظ على استقرار الانتاج الصافي في حدود 85 مليارم^3، وهدا بسبب أن بعض الحقول من غير المرجح أن تدخل حيز الإنتاج في ذلك التاريخ والتي تطورها شركة سوناطراك بمفردها، أما الحقول التي يتم تطويرها بشراكة مع شركات أجنبية فيمكن ان تدخل الخدمة قبل تاريخ 2020. كذلك فإن الحقول الجديدة بالكاد ستحدث فارقا عن تراجع الانتاج في حقل حاسي رمل والحقول الناضجة الأخرى، وهذا راجع إلى أنا انتاجها سيكون متوسط بالاضافة أن معظمها يحتوي على الغاز الجاف أو يوجد بها غاز ثاني أكسيد الكربون مما يرفع من تكلفة الإنتاج، والجدول رقم01 يوضح أهم الحقول التي يتم تطويرها او المبرجة للتطوير من طرف شرطة سوناطراك وشركائها الأجانب والتواريخ المتوقعة لدخولها في الانتاج.

2 Ali Aissaoui, (2013) Algeria's Natural Gas Policy: Beware of the Egypt Syndrome!, Economic Commentary, APICORP, Volume 8 No 7, , p01.

3 Africa energy intillegence, (2016), A$4 billion deal to save the Hassi R'Mel field ; N°770 - 24/05/2016, available on the site: //www.africaintelligence.com/AEM/gas/2016/05/24/adollars4-billion-deal-to-save-the-hassi-r-mel-field,108151143-ART , consulter le:20/12/2016

جدول رقم01: حقول الغاز في مرحلة التطوير أو المبرمجة للتطوير

		الاحتياطات المؤكدة والمحتملة مليارم^3	كمية الانتاج المحتملة مليار م^3	سنة بداية الانتاج المخطط لها	بداية الإنتاج الحقيقية لحد الآن
برنامج بالشراكة	الشركات		–		
الحوض الجنوبي(عين صالح)	سوناطراك– بيبي ستايت اويل	65	–	2014	2016
توات (أدرار)	سوناطراك –انجي	68.5	4.6	2016	2018
شمال رقان	سوناطراك–ريبسول–أديسون	47.9	2.9	2017	2018
تيميمون	سوناطراك–توتال–سابسا	25.5	1.6	2016	2018
إيساران	سوناطراك–اينال	59.2	3.6	2017	2018
برنامج سوناطراك وحدها					
تينهارت	سوناطراك	110	7	2015	2018
أهنات(ب)	سوناطراك	61.5	4	2015	–
حاسي موينا	سوناطراك	–	1.4	–	–
حاسي باحمو	سوناطراك	–	1.8	–	–
بررهات شمال	سوناطراك	–	1.4	–	–
غاسي طويل	سوناطراك	–		–	–

Source : Ali Aissaoui, 2016Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, Oxford Institute for Energy Studies, ,p 05.

1–2 ارتفاع تكاليف إنتاج الغاز: إن تقدير تكلفة إنتاج الغاز في الجزائر مجال صعب البحث فيه، وهذا لأن تكلفة الإنتاج في الحقول الناضجة الجزائرية نمت بطريقة مركبة يصعب حسابها بالطرق التقليدية، ولهذا قام مجموعة من الخبراء بتقدير تكلفة 17 حقل غازي تتضمن حقول منتجة وحقول في المرحلة النهائية من عملية التطوير وهدا باستعمال برنامج دلفي، حيث تم حساب تكاليف الدورة الكاملة على رأس البئر، أي تكاليف الاستكشاف، التطوير والانتاج والتي تتضمن النفقات الرأسمالية والتشغيلية بالاضافة إلى الإتاوة المدفوعة للدولة المضيفة، كذلك تم تقدير إيرادات كل حقل وبعدها تم حساب تكاليف الوحدة وهي مليون وحدة حرارية بريطانية[4]، (Aissaoui, 2016) باعتبارها حاصل القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية على القيمة الحالية للانتاج. والشكل رقم 02 يوضح تكاليف الحقول الجزائرية 17 وهي مرتبة ترتيبا تصاعديا من الحقل الأقل تكلفة إلى الحقل الأكبر تكلفة.

4 Ali Aissaoui, (2016) Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, op.cit ,p **04.**

شكل رقم 02: تكلفة حقل الغاز على رأس البئر

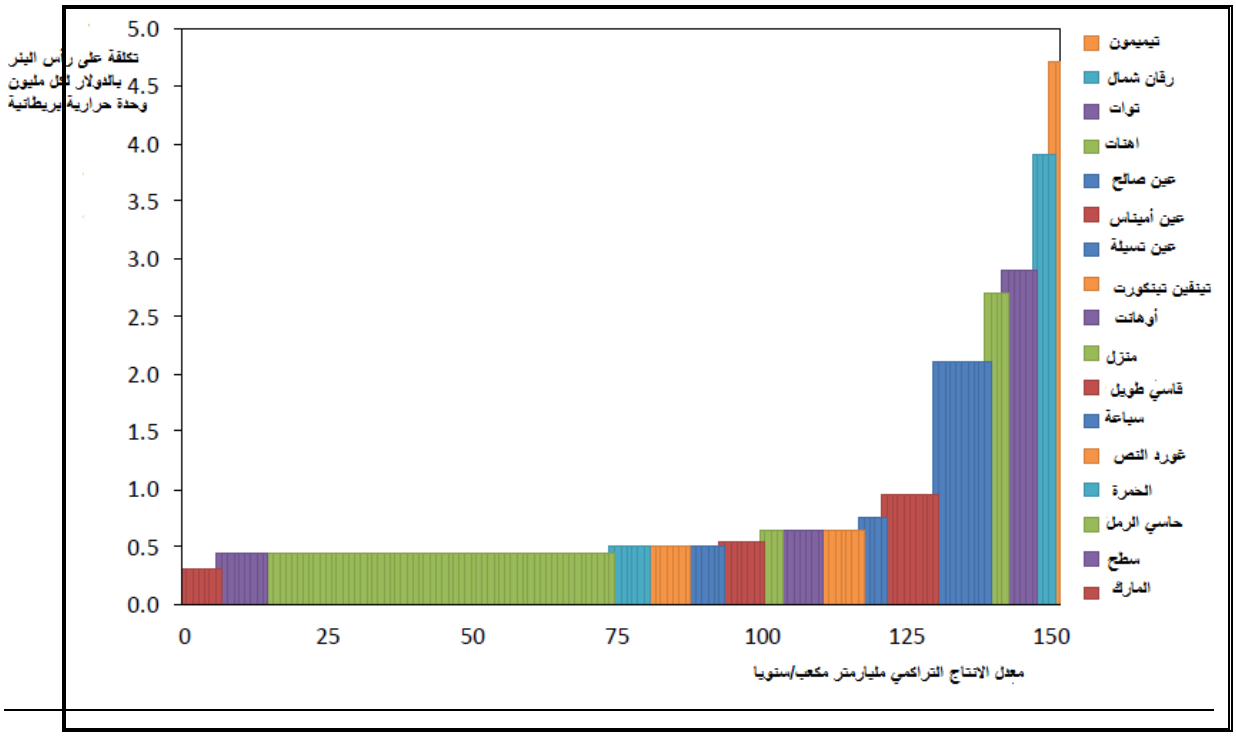

Source : Ali Aissaoui, Algeria's Natural Gas Policy: Beware of the Egypt Syndrome!, Economic Commentary, APICORP, Volume 8 No 7, 2013,p 04.

من خلال الشكل رقم 02 نلاحظ أن تكاليف إنتاج الوحدة(مليون وحدة بريطانية حرارية) من الغاز، تنحصر بين 0.37 دولار إلى 4.7 دولار، حيث أنها سجلت 0.37 دولار في حقل المارك كأقل تكلفة إنتاج للوحدة الغازية في الجزائرية بينما تبلغ تكلفة إنتاج أكبر حقل في الجزائر ألا هو حقل حاسي رمل 0.5 دولار لكل وحدة من الغاز، وتصل إلى 4.7 دولار في حقل تيميمون كأكبر تكلفة للإنتاج في الحقول 17 التي تمت عليها الدراسة.

والجدير بالذكر أن الجزائر قد انتقلت للإنتاج إلى حقول ذات تكاليف أعلى كما هو موضح في الشكل رقم 2 بسبب تراجع الإنتاج في الحقول القديمة بسبب تغير الخواص الجيولوجية لتلك الحقول وأهمها انخفاض الضغط الطبيعي واللجوء إلى استعمال حقن الماء واستعمال أجهزة خاصة من أجل رفع الضغط إلى المستوى المطلوب ونظرا للحاجة إلى إنتاج أكبر اضطرت سوناطراك وشركائها إلى الاستكشاف والتطوير في أماكن ذات تركيبة جيولوجية أصعب وأعقد و تحتوي على كميات أقل من الغاز الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع مستمر في التكاليف، وهذا مايدفع بالتساؤل هل عهد الغاز السهل و الرخيص في الجزائر في طريقه للنضوب؟.

2- الإنتاج المسوق للغاز الطبيعي في الجزائر بين انخفاض الصادرات وارتفاع الاستهلاك الداخلي:

الإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي يعبر عن الكميات الفعلية للغاز بعد معالجتها، والتي يتم تسويقها إما لغرض الاستهلاك الوطني أو للتصدير، لأن كميات الغاز المنتجة تنقص كثير عند تسويقها بسبب تعرضها إلى تسربيات وسلسلة

من عمليات صناعية حتى يصبح الغاز الطبيعي جاهزا للإستعمال، كما توجد كمية من الغاز يعاد حقنها في الحقول كما رأينا سابقا، ويمكن التعبير عن الانتاج المسوق في الجزائر بالعلاقة التالية[5]: (لبزة هشام، 2014)

الانتاج المسوق من الغاز الطبيعي= الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي + الصادرات الوطنية من الغاز الطبيعي

2-1 إرتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر: مع ضعف وتقلص الإنتاج كم رأينا سابقا، تزايد استهلاك العاز الطبيعي خلال العشر السنوات الاخيرة، فقد سجل نمو سنوي قدره 5.2 % حيث ارتفع الاستهلاك الداخلي من 22.6 مليار م^3 سنة 2004 إلى 39.5 مليار م^3 سنة 2015، والشكل رقم 02 يوضح ذلك:

شكل رقم 03: تطور استهلاك الغاز للفترة 2004-2015

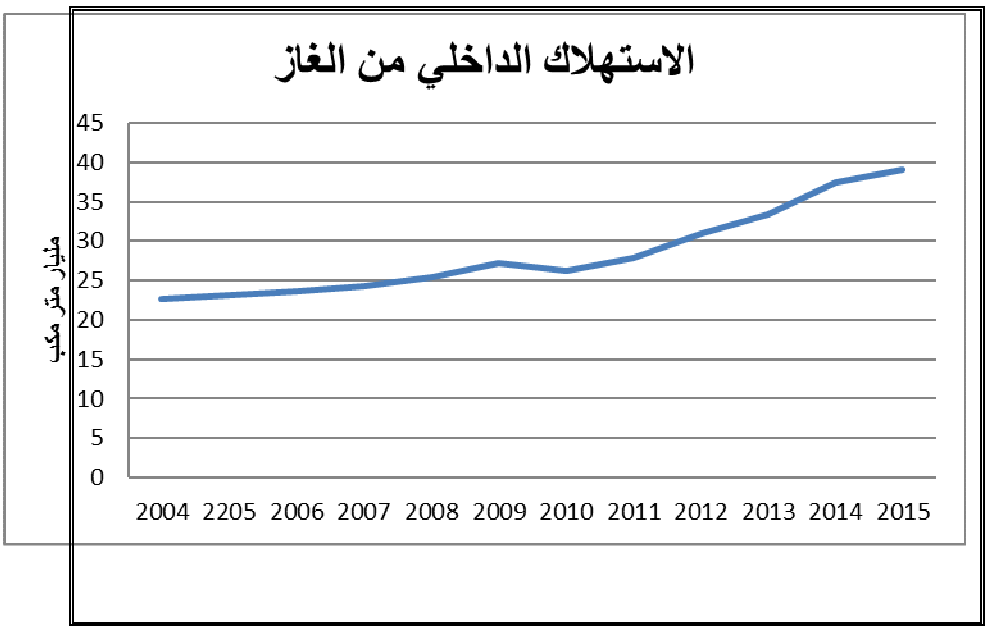

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على:

British Petroleum, 2016 « statistical review of world energy », June 2016, P 25
British Petroleum, 2014« statistical review of world energy », June 2014, P 23.

وقد عرف الطلب الوطني على الغاز الطبيعي سنة 2014 كمية تقدر بـ 37.5 مليار متر مكعب، ويمكن تقسيم الطلب لوطني على الغاز حسب أنواع الانشطة كمايلي[6]:(CREG 2015)

- استعمال الغاز الطبيعي في قطاع توليد الطاقة بنسبة 42%؛
- طلب الأعوان الاقتصاديين بنسبة 8%؛
- استعمال الغاز في الصناعة البتروكيمياوية والتكرير بنسبة 21%؛

5 لبزة هشام، (2014)، الوضع الحالي والمستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي ومكانته في الإقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشوة، جامعة الجزائر، ص 73.

6 CREG (2015), Programme indicatif d'approvisionnement du marché national en gaz ,2014-2023, alger, p28.

- طلب الاستعمال في برنامج التوزيع الطبيعي بنسبة 29%من مجموع الطلب الوطني.

أما من حيث الزبائن الوطنيين المستهلكين للغاز فنجد[7]: (لبزة هشام، 2014)

- شركة سوناطراك ومؤسساتها الأربعة، فمركبات تمييع الغاز تعرف استهلاكا ذاتيا كبيرا من الغاز، وكذا الحال لمصانع البيتروكيمياء ووحدات التكرير،
- شركة أسمدال المختصة في صناعة الأسمدة؛
- شركة سونلغاز حيث يعتبر المتعامل الرئيسي في السوق الداخلي للغاز.

ويتوقع أن ينمو الطلب على الغاز في السوق الوطنية بنسبة 5.2% سنويا في العشر سنوات القادمة، وهذا حسب تقديرات لجنة ضبط الكهرباء والغاز في تقريرها الصادر في فيفري 2015 حول البرنامج البياني العشري 2014-2023 لتوقعات تطور تموين الغاز في السوق الوطنية وهذا حسب تطور الاستهلاك الداخلي، ويتوقع البرنامج أن يصل الاستهلاك إلى 54.6 مليار متر مكعب سنة 2023، كما هو موضح في الجدول رقم 02 حيث يبقي قطاع توليد الكهرباء أكبر مستهلك للغاز حيث أن 95% من الكهرباء ينتج عن طريق الغاز، في حين أن الكفاءة الاستخدامية له في هدا القطاع غائبة حيث يضيع حوالي 20% من الغاز بين النقل والتحويل، وهي نسبة كبيرة جدا بالمقارنة مع معدل الضياع في الدول المتقدمة[8] (Jude Clemente)

جدول رقم02: تطور الاستهلاك الوطني من الغاز للفترة 2016-2023، مليار متر مكعب

	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	متوسط النمو السنوي
مراكز الكهرباء	15.67	15.01	16.03	17.08	18.29	19.22	20.27	21.40	%7
الصناعة البتروكيمياوية	9.96	10.15	12.52	13.89	12.89	12.91	13.05	13.09	%10
التوزيع العمومي	10.89	11.50	12.07	12.59	13.08	13.50	13.87	14.19	% 5
الزبائن الصناعيين	4.06	4.22	4.37	5.14	5.31	5.49	5.68	5.87	% 8
الكمية الاجمالية	41.12	40.88	44.99	48.7	49.57	51.12	52.87	54.55	

Source: CREG, 2015 Programme indicatif d'approvisionnement du marché national en gaz ,2014-2023, alger, , p29.

إن السبب الرئيسي الذي أدى إلى ارتفاع الاستهلاك الوطني، هو سياسة التسعير التي تتبعها الحكومة والتي تبيع الغاز الطبيعي بأقل من تكلفة استخراجه، نتج عنها استهلاك غير رشيد وغير عقلاني من طرف المستهلكين بالاضافة إلى انخفاض الكفاءة الاستخدامية خاصة من مراكز توليد الكهرباء.ومن المعروف أن الحكومة هي التي تحدد سعر الغاز من خلال وكالتها المسيرة لقطاع الطاقة، وهدا وفقا لقانون المحروقات 05-07 المعدل والمتمم بالقانون 13-01 وقانون

7 لبزة هشام، (2014)، مرجع سابق، ص80.

8 Jude Clemente, Will Algeria Be Able To Export More Natural Gas And LNG?, available on the site: https://www.forbes.com/sites/judeclemente/2016/05/04/will-algeria-be-able-to-export-more-natural-gas-and-lng/#2d81248047dc, consulted in 02/01/2017.

الكهرباء والغاز 02-02، حيث تحدد كل من سلطة ضبط المحروقات[9] ولجنة الكهرباء والغاز[10] السعر الاولي لبيع الغاز وسعر بيع الغاز بالتجزئة على التوالي.

وعرف سعر البيع الأولي والذي تحدده سلطة ضبط المحروقات كما تنص عليه المادة 10 من قانون المحروقات[11]،ثلاث تسعيرات وفق صيغة معينة حددها المرسوم التنفيذي رقم 05-128[12] والمتضمن تحديد أسعار بيع الداخلي للغاز الطبيعي، والتي تم تعديلها مرتين بالمرسومين 03-07و10-21 على التوالي وهي كمايلي[13]:

- تسعيرة 2005: وتم فيها بيع الغاز في السوق الوطنية بـ 0.28 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية لمراكز إنتاج الغاز والتوزيع الطبيعي، وبـ0.56 دولار/م ح ب للقطاع الصناعي؛
- تسعيرة 2008: وتم فيها تحديد سعر التنازل بـ0.33 دولار/م ح وسعر البيع بـ0.48/ م ح ب؛
- تسعيرة 2011: حدد فيها سعر التنازل بـ 0.37 دولا/ م ح ب وسعر البيع بـ 0.51/ م ح ب.

ورغم أن المراسيم التنفيذية التي تحدد كيفيات وإجراءات ضبط سعر بيع الغاز في السوق الوطنية، تأخد بعين الإعتبار في تحديد سعر البيع، سعر التكلفة الاقتصادية للغاز على المدى البعيد بالنسبة للسوق الوطنية بالإضافة الى العلاوة الموجهة لتغطية حاجات تعبئة الموارد، لكن هذا المفهوم لا يتماشى مع مبادئ الاقتصاد التي تميل إلى تفضيل استعمال التكلفة الحدية على المدى البعيد، وهدا ما يضمن الكفاءة الاقتصادية والاستثمار المستدام.بالإضافة إلى أن سعر بيع الغاز يتحدد بقرار إداري من طرف الحكومة، رغم أن سلطة ضبط المحروقات لها الاستقلالية في تحديد سعر الغاز وفق ما ينص عليه القانون.

وتبقى أسعار بيع الغاز في السوق الوطنية أقل من تكاليف إنتاج الغاز على رأس البئر، إذ يقدر متوسط تكلفة المليون وحدة حرارية بريطانية بـ 0.70 دولار كما رأينا سابقا. وعليه من الأجدى ان تغير الحكومة من سياستها التسعيرية وذلك برفع الدعم الذي تقدمه والاقتصار على دعم الشرائح ذات القدرة الشرائية الضعيفة، وبهدا يمكن بيع الغاز الطبيعي بأسعار تمثل أو على الأقل تقترب من قيمته الحقيقية، ويخف العبء على ميزانية الحكومة، إذ تقدر الاعانات الموجهة لدعم الموارد الطاقوية بـ 10 مليار دولار يمن ان توجه إلى بنود انفاقية اخرى.

9 وفقا للمادة 10 من قانون المحروقات رقم 05- 07 ،المؤرخ في: 2005/04/28، الجريدة الرسمية العدد رقم50،الصادرة يوم 2005/07/19

10 وفقا للمادة2 من قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات رقم 02-01، المؤرخ في: 2002/02/05، الجريدة الرسمية العدد رقم 08، الصادرة يوم2002/02/06.

11 وفقا للمادة 18، قانون المحروقات رقم 05- 07، مرجع سابق

12 وفقا للمادة 07 من مرسوم التنفيذي رقم 05-128، يحدد كيفيات وإجراءات ضبط سعر بيع الغاز دون رسوم في السوق الوطنية، المؤرخ في:2007/12/12، الجريدة الرسمية العدد رقم 79، الصادرة يوم 2007/12/18.

13

2-2 صادرات الغاز الجزائر ي قضايا وتوجهات: بلغت صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي 41.2 مليار م^3 في نهاية 2015، بعدما كانت 40.7 مليار م^3 سنة 2014 و 42.9 سنة 2013، حيث يتم تصدير الغاز الجزائري عن طريق الانابيب والنقل البحري فيما يخص الغاز الطبيعي المسال والجدول رقم 03 يوضح الكميات واهم المناطق المصدرة إليها بالإضافة إلى أهم الدول المستوردة للغاز الجزائري.

جدول رقم 03 صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي واهم الدول المستوردة له

الوحدة: مليارم^3

السنوات / صادرات الغاز	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عن طريق الأنابيب	37.5	31.77	36.48	34.4	34.8	28	23.5	25
الغاز المسال	21.87	20.9	19.31	17.1	15.3	14.9	17.3	16.2
المجموع	59.37	52.67	55.79	51.5	50.1	42.9	40.8	41.2
وجهات التصدير واهم الدول المستوردة								
أوروبا	55.13	50.68	54.24	49.6	47.2	38.3	34.1	33.8
بقية العالم	4.24	1.99	1.55	1.9	2.9	4.6	6.7	7.4
ايطاليا	24.44	22.83	27.56	22.9	24.2	11.4	6.3	6.6
اسبانيا	13.87	12.13	12.05	13.4	13.8	14.6	16	15.7
فرنسا	7.6	7.68	6.27	5.7	4.8	5.3	4.4	4.3
تركيا	4.25	4.2	3.87	4	4.1	3.8	4.1	3.8

المصدر: بناء شخصي اعتمادا على:

British Petroleum, « statistical review of world energy, many years,2016,20015 ,2014,2013 ,2012,2011 ,2010,2009.

عرف تصدير الغاز الجزائري انخفاضا محسوسا مند سنة 2000، وقد تسارع هذا الإنخفاض بعد الأزمة المالية لعام 2008 والذي تبعها ركود اقتصادي ضرب أوروبا، خاصة دول الجنوب الغربي أين تتركز اهم أسواق الغاز الجزائري ألا وهي إيطاليا وإسبانيا. حيث انخفض تصدير الغاز بنسبة 30% سنة 2015 بالمقارنة مع سنة 2008، وهذا ما فتح النقاش حول الاستراتيجية المتبعة من طرف سوناطراك وضرورة تغييرها بمايتناسب مع المنافسة والظروف في الاسواق، ومن خلال الجدول السابق يمكن استنتاج مجموعة من القضايا الأساسية حول الغاز الجزائري:

2-2-1 تبعية الغاز الجزائر للسوق الأوربية: تعتبر الجزائر ثالث مورد للسوق الأوربية بعد كل من روسيا والنرويج، وهذا من خلال ثلاث أنابيب تربط الجزائر بكل من إيطاليا واسبانيا بقدرة إجمالية تقدر بـ 54 مليارم^3، وكذلك من خلال صادرات الغاز المسال عن طريق السفن.في سنة 2015 صدرت الجزائر حوالي 33.8 مليارم^3 نحو كل من فرنسا وايطاليا واسبانيا وتركيا أي نسبة 82 بالمئة من مجمل صادرات الجزائر من الغاز وهذا ما يبين أن السوق الأوربية أهم

سوق للغاز الجزائري، وقد خسرت الجزائر الجزء الكبير من حصتها في هذه السوق الدولية بسبب إنتهاء العقود أو تعليق العمل ببعضها الآخر، كإنتهاء عقود الغاز المسال أو تعليق العمل كعقد سيرغاز مع بلجيكا على سبيل المثال[14]. (Ali Aissaoui, 2016)

وتعتبر خسارة السوق الايطالية الأكبر بعدما كانت سوناطراك تنافس غاز بروم الروسية عليها، حيث كانت سوناطراك تصدر 23 مليارم^3 سنويا إلى غاية 2012 بعدها عرفت واردات ايطاليا من الغاز الجزائري انخفاضا من 11.4 مليارم^3 سنة 2013 إلى 6.4 مليارم^3 سنة 2014 ثم ارتفع قليلا إلى 7.4 مليارم^3 وهدا يبينة الجدول رقم 03، ويرجع ذلك إلى عدم قدرة سوناطراك وشركة أوني الايطالية بالوفاء بالتزاماتهما التعاقدية، فسوناطراك لا تستطيع توفير الكميات المنصوص عليها في العقد بسبب انخفاض الإنتاج وارتفاع الاستهلاك الداخلي والغاز المعاد حقنه في الحقول كما رأينا سابقا، كما لا تستطع أوني أخذ الكميات المتفق عليها في ظل أسعار الغاز المرتبطة بسعر النفط في تلك الفترة. وقامت كل من الشركتين بمراجعة وتعديل العقود طويلة الأجل المبرمة بينهما، التعديل الاول سنة 2013 والثاني اواخر سنة 2015، وكان الهدف من ذلك تمديد مدة هده العقود التي تنتهي عام 2019، بالإضافة إلى التقليل من الكميات الموردة، لعدم اتفاقهما على السعر[15]. (Ali Aissaoui, 2016) يجدر بالذكر أن العديد من الشركات الاوربية المتعاقدة مع سوناطراك قامت بعمليات التحكيم في المحاكم الدولية لمراجعة العقود، خاصة بند مراجع الأسعار، حيث استفادت شركة اديسون الإيطالية من تعويض من سوناطراك قدرة 350 مليون دولار[16].(Global arbitration review, 2014)

2-2-2 توجه السوق الأوربية الى التعامل بأسعار الغاز الفورية: مع تمسك الجزائر بعقود بيع الغاز طويلة الأجل، لأنها تعتبرها أكثر فاعلية في ضمان الاستثمار وتأمين التمويل وعامل ضمان أكثر لتموين الدول المستوردة للغاز في حين يعتبرها الاتحاد الاوربي غير مستدامة خاصة في بنودها الأساسية، كبند ادفع ثم أستلم وبند سعر الغاز المرتبط بسعر النفط أو أحد مشتقاته حيث قامت اللجنة الأوربية المكلفة بضبط تجارة الغاز، بعدة اصلاحات وتغييرات كان الهدف منها هيكلة السوق وتحريرها وتوحيدها بالاضافة إلى تعزيز المنافسة بين الممونين، وفي هذا الإطار تم اصدار القانون المتعلق بالمنافسة في قطاع الغاز بالاتحاد الأوربي رقم98/30/CE[17] .

لقد حدث تغيير كبير في شكل وميكانيزم أسعار الغاز وهناك استمرارية في الانتقال من استعمال أسعار الغاز المرتبطة بسعر النفط إلى أسعار الغاز الفورية، فمند سنة 2005 كان سعر الغاز المرتبط بالنفط المسيطر على تجارة الغاز في السوق الأوربية بنسبة تقدر ب 70% بينما نسبة التجارة بالأسعار الفورية لم يتجاوز 15% وبعد عشر سنوات أي في سنة 2015 أصبحت الأسعر الفورية تمثل نسبة 64% وانخفضت تجارة الغاز باستعمال الأسعار المرتبطة بالنفط إلى 30%، والشكل رقم 04 يوضح تشكيلة الأسعار المستعملة في تجارة الغاز.

14 Ali Aissaoui, (2016) Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, op.cit, *p15.*
15 Ibid, p16.
16 Global arbitration review, (2014) Gas price reviews: is arbitration the problem?, , without page.
17 Directive 98/30/CE, concernant des règles communes pour le marché intérieur du gaz naturel, date le 22/06/1998, Journal officiel n° L 204, date le 27/07/1998.

شكل رقم04: أسعار الغاز المستعملة في أوربا

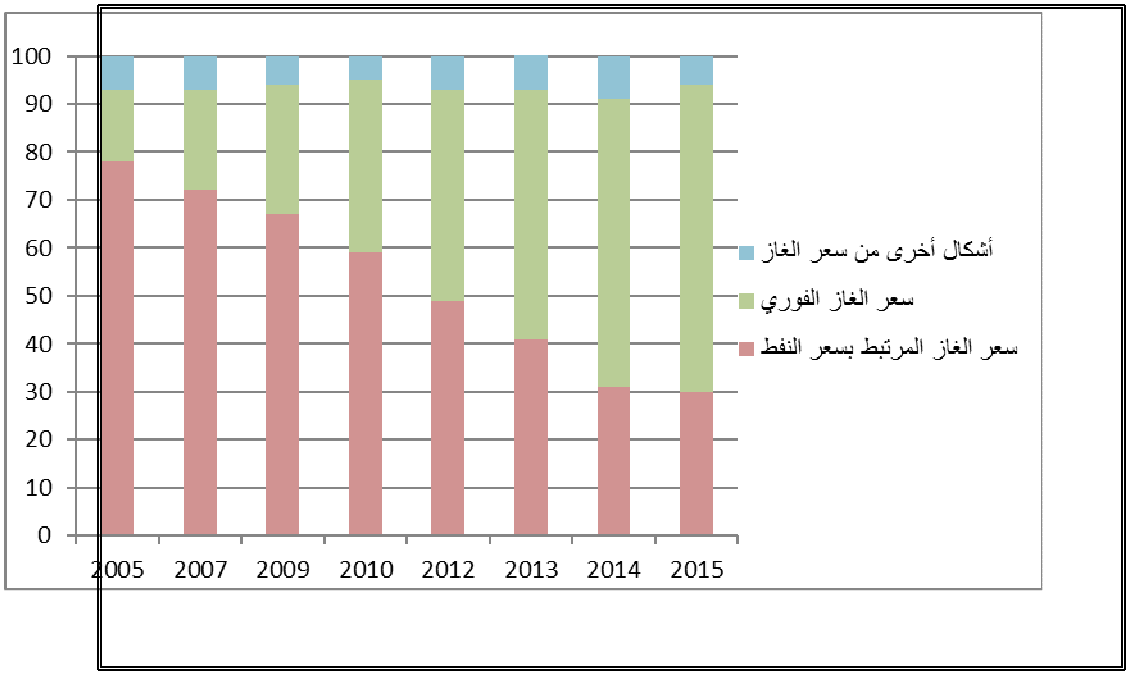

Source: IGU, 2016Wholesale Gas Price Survey 2016 Edition, Norway, , p41.

ويعود هذا التحول إلى العديد من الأسباب فالأزمة المالية لسنة 2008 خفضت من واردات الغاز والاستهلاك في أوروبا وهدا ما اعطى للكثير من الدول أكثر حرية ومرونة في فرض شروطها من خلال إنهاء التعامل بعقود الغاز المرتبطة بسعر النفط طويلة الأجل و إعادة التفاوض من اجل ربطها بأسعار الغاز الفورية،حيث رفضت سوناطراك التخلي عن الأسعار المرتبطة بأسعار النفط في حين أن الشركات المنافسة لسوناطراك في أوربا غاز تيرا الهولندية وستايت اويل النرويجة وغاز بروم الروسية، قامت بتقديم تنازلات فيما يخص سعر الغاز أو أصبحت تتعامل بمرونة وركزو على الحفاظ على مكانتهم في السوق الاوربية وعلى إبقاء الكميات المتفق عليها، وقد أسفرت الترتيبات الجديدة على أسعار قريبة من الأسعار الفورية للغاز الموجودة في أوربا، بالإضافة إلى قيام شركتا غاز تيرا وستايت أويل بتحويل بعض أسعار عقود طويلة الأجل إلى الأسعار الفورية[18]،(Ali Aissaoui, 2016) بينما قامت غاز بروم بتعديل بعض بنود العقود المبرمة مع الدول الاوربية خاصة بند العلاوة المدفوعة على الكمية المستلمة سنويا من 85% إلى 75% كما تم تعديل بند سعر الغاز المرتبط بسعر النفط حتى تكون قريبة من الأسعار الفورية ولوكانت بطريقة معقدة[19].(Ralf Dickel and others2014)

2- 2-3 ظهور منافسين جدد في السوق الأوربية: تتجه الجزائر إلى خسارة سوقها التقليدية في الإتحاد الأوربي ، بعد توجه هذا الأخير إلى تنويع مصادر الغاز في إطار استراتيجيته الخاصة بتأمين أمنه الطاقوي، ولتقوية مركزه التفاوضي أثناء إبرام العقود، بعدما كان السوق الاوربي حكرا على كل من روسيا، النرويج والجزائر، بات يتحرر بمرور

18 Ali Aissaoui, (2016) Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, op.cit, p17.
19 Ralf Dickel and others(2014), Reducing European Dependence on Russian Gas: distinguishing natural gas security from geopolitics, Oxford Institute for Energy Studies, ,p 04-05.

السنوات، وهدا بفضل طفرة الغاز المسال الذي سمح بدخول منافسين جدد لتوريد السوق الاوربية بالغاز. فقطر الدولة الرائدة في مجال تصدر الغاز المسال قد زادت من حصتها في السوق الاوربية وبدرجة اقل نيجيريا، بالإضافة إلى ذلك الدخول المرتقب لمصر وعزم إيران تصدير غازها لأوربا بعد رفع الحصار عليها، كما أن طفرة الغاز الصخري في أمريكا الذي مكنها من ايصال أول شحنة من الغاز إلى البرتغال مطلع عام 2016، وهو ما يجعل الجزائر في وضع حساس بداية من سنتي 2018 و2019.

يجدر بالذكر ان وزراة الطاقة الامريكية أعطت تراخص لتصدير الغاز المسال من 40 طلب جرى تقديمه وهدا لتصدير حوالي 397 مليارم^3. وقد وافقت لجنة تنظيم الطاقة الفيدرالية على 4 مشاريع ستبلغ القدرة التعاقدية الملزمة لمحطات التصدير الأربعةهده مجتمعة على 5 مليارم^3 سنويا مع قدرة ذروة محتملة بحدود 69 مليار م^3. ومن المقرر أن تكون شركة تشينيز هي أول شركة أمريكية لتصدير الغاز الطبيعي المسال، حيث أبرمت اتفاقيات بيع وشراء لكمية تبلغ 21.7 مليارم^3 سنويا، ويتوقع أن تبلغ صادرات الغاز الامريكي المسال سنة 2020 ب 108 مليار م^3 سنويا. ويتم بيع الغاز الامريكي بالأسعار الفورية وفقا للغاز المحلي أو الموقعة على أساس سعر بحسب هنري هاب، وهدا ما يكسب الغاز الأمريكي تنافسية عالية ومرنة أكثر من باقي المنافسين[20]. (ناصر التميمي، 2015)،

وقد تشهد سوق الغاز الأوربية حرب أسعار بين الموردين التقليديين والمنافسين الجدد خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهدا ما يجعل الجزائر في تحد كبير للحفاظ على سوقها التقليدية، يجدر بالذكر أن قدرات التصدير الجزائرية قد انخفضت إلى 52% سواء عن طريق الأنابيب أو من خلال منشآت التسييل، وهدا ما يعني أن إذا بقي الإنتاج ثابتا مع إرتفاع الإستهلاك الداخلي كما هو متوقع يمكن القول أن جزء من منشآت التصدير الجزائرية ستصبح أصول منحسرة، وأنها لن تكمل حياتها الإقتصادية وهذا ما يعتبر خسارة في أصول شركة سوناطراك، مع العلم ان منشأة التسييلGL3 تم بناءها دون وجود أي عقود تصدير الغاز المسال منها[21]، (Ali Aissaoui, 2016) وهدا امر آخر يبين أن الاستراتيجية التي تتبعها سوناطراك غير مستدامة.

3- الحاجة إلى مزيد من الإستثمار في قطاع المحروقات:

على الرغم من موارد الجزائر الكبيرة من الغاز والنفط إلا أنها لم تكن مكانا سهلا للإستثمار الدولي في قطاع المحروقات، مثل هذه البيئة قلصت هذه الصناعة إلى حد كبير وأضعفت آفاق الإنتاج المستقبلي، وجاء الإنخفاض في أسعار النفط والغاز منتصف 2014 ليفاقم هذه التحديات، ما أسفر عن تراجع العائدات والإنفاق من جانب الشركات النفطية.صنف البنك الدولي الجزائر 160 من أصل 189 بلدا في تقريره إنجاز العمل[22](2017، Groupe de la banque mondiale,) وفي قطاع النفط والغاز على وجه الخصوص تحدثت إدارة معلومات الطاقة عن عوامل رئيسية عدة

20 ناصر التميمي، (2015)، الإبحار في جو عدم اليقين: رد دولة قطر على الطفرة العالمية، مركز بروكنجر الدوحة، قطر، ، ص 08.
21 Ali Aissaoui, (2016) Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, op.cit, p20-19.
22 Groupe de la banque mondiale, (2017)Doing business, , p 08.

وراء الأداء المخيب للإنتاج، منها التأخر المتكرر للمشاريع في البنى التحتية بسبب بطئ الموافقة الحكومية، والصعوبات لجذب شركاء الإستثمار والثغرات في البنية التحتية ومشاكل تقنية اخرى، منها سلطة تشريعية وبيئة تنظيمات غير مستقرة، وسياسات حمائية ونظام ضرائب قاس ومخاطر أمنية عالية.

ففي عام 2005 أصدرت الجزائر قانونا جديدا للمحروقات رقم 05-07، حاولت من خلاله إعادة تنظيم قطاع المحروقات وتشجيع الشراكة وفتح مجال الإستثمار للشركات الأجنبية. وقد أسفرت المناقصات الدولية وفقا للقانون الجديدة المعلن عنها عام 2008، 2009 و2010 على إبرام تسع عقود من أصل 26 ترخيص معروض، وهذا يدل على أن النظام الضريبي البترولي الذي يحتويه قانون 05-07 غير محفز للشركات الاجنبية[23] ، الأمر الذي دفع بالجزائر بإصدار قانون جديد عام 2013 يعدل ويتمم القانون السابق، ادخلت فيه حوافز ضريبية إضافية لتشجيع الأنشطة الاستثمارية في المحروقات التقليدية وغير التقليدية، فضلا عن الأنشطة الخاصة بالحقول الصغيرة والترسبات في مناطق غير مستكشفة أو تلك التي تفتقر إلى البنية التحتية، وهدا بعد فشل المناقصات المنظمة وفق القانون القديم في استقطاب الشركات الأجنبية التي كانت تخشى من مخاطر الاستكشاف لا سيما ان قانون 05-07 يخلو من تحفيزات جبائية ويتم حساب القاعدة الضريبية على رقم الأعمال، بينما ينص قانون 13-01 المعدل والمتمم على حساب بعض الضرائب على الربح بدلا من رقم الاعمال آخذا بعين الإعتبار التكاليف لا الإنتاج.[24] وقد أسفرت المناقصة الرابعة المنظمة في إطار القانون الجديد على منح أربع تراخيص من 31 رخصة معروضة وقد شملت على تراخيص للتنقيب على الغاز الصخري، وقد وصفت بهذه المناقصة بأنها مخيبة للآمال ومثيرة للقلق.

الخاتمة:

من خلال ما سبق ذكره، على الجزائر مراجعة سياستها الطاقوية في مجال الغاز الطبيعي فانخفاض الإنتاج وزيادة الاستهلاك الداخلي بمعدلات تفوق المعدلات العالمية وانحسار الصادرات، تشكل تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية وهذا من أجل تجنب النموذج المصري. إن إعادة النظر في سعر البيع الداخلي للغاز وسياسة دعم المواد الطاقوية أمران مهمان حتى تستطيع الحكومة الجزائرية التحكم في الاستهلاك الداخلي، كما أن مراجعة قوانين الاستثمار أمر ضروري لجذب رؤوس الأموال الاجنبية لقطاع الغاز حتى يمكنه من تطوير حقول جديدة مما يزيد في الاحتياطات ويرفع الإنتاج الذي شهد في السنوات الأخيرة تراجعا ملفتا. لذلك فعلى الجزائر أن تبني استراتجية جديدة في مجال تسويق الغاز للخارج من خلال الإنتقال من استراتيجية الحفاظ على السعر والتفاوض لرفعه إلى استراتيجية الحفاظ على الأسواق والسعي لتوسيعها، وهذا من أجل مواجهة منافيسيها التقلديين أو الجدد.

23 عصماني مختار، (2014) دورالجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البراكج التنموية 2001-2014، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة سطيف01، ص 124.

24 وفقا للمادة 87 من قانون المحروقات 01-13 المعدل والمتمم لقانون 05-07، المؤرخ في: 2013/02/20، الجريدة الرسمية عدد11، المؤرخةفي: 2013/02/24.

المصادر والمراجع:

أ–باللغة العربية:

1- المرسوم التنفيذي رقم 05-128، يحدد كيفيات وإجراءات ضبط سعر بيع الغاز دون رسوم في السوق الوطنية، المؤرخ في:2007/12/12، الجريدة الرسمية العدد رقم 79، الصادرة يوم 2007/12/18.

2- عصماني مختار، (2014)، دورالجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال البراكج التنموية 2001-2014، مذكرة ماجيستير غير منشورة، جامعة سطيف01،.

3- قانون المحروقات 01-13 المعدل والمتمم لقانون 05-07، المؤرخ في: 2013/02/20، الجريدة الرسمية عدد11، المؤرخةفي: 2013/02/24.

4- قانون المحروقات رقم 05-07 ،المؤرخ في: 2005/04/28، الجريدة الرسمية العدد رقم50،الصادرة يوم 2005/07/19.

5- قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات رقم 02-01، المؤرخ في: 2002/02/05، الجريدة الرسمية العدد رقم 08، الصادرة يوم2002/02/06.

6- لبزة هشام، (2014)، الوضع الحالي والمستقبلي للإنتاج المسوق من الغاز الطبيعي ومكانته في الاقتصاد الوطني، أطروحة دكتوراه غير منشوة، جامعة الجزائر،

7- ناصر التميمي، (2015)، الإبحار في جو عدم اليقين: رد دولة قطر على الطفرة العالمية، مركز بروكنجر الدوحة، قطر،

ب– باللغات الأجنبية:

1- Ali Aissaoui, (2016) Algerian Gas: Troubling Trends, Troubled Policies, Oxford Institute for Energy Studies,.

2- Ali Aissaoui, (2013) Algeria's Natural Gas Policy: Beware of the Egypt Syndrome!, Economic Commentary, APICORP, Volume 8 No 7,.

3- Africa energy intillegence, A$4 billion deal to save the Hassi R'Mel field ; N°770 - 24/05/2016, available on the site: //www.africaintelligence.com/AEM/gas/2016/05/24/adollars4-billion-deal-to-save-the-hassi-r-mel-field,108151143-ART

4- British Petroleum, « **statistical review of world energy** », June 2016.

5- British Petroleum, « **statistical review of world energy** » , June 2014.

6- British Petroleum, « **statistical review of world energy** », June 2013

7- British Petroleum, « **statistical review of world energy** », June 2012.

8- British Petroleum, « **statistical review of world energy** », June 2011.

9- British Petroleum, « **statistical review of world energy** », June 2010.

10- British Petroleum, « **statistical review of world energy** », June 2009.

11- British Petroleum, « **statistical review of world energy** », June 2008.

12- CREG, (2015) Programme indicatif d'approvisionnement du marché national en gaz ,2014-2023, alger,.

13- Directive 98/30/CE, 1998 concernant des règles communes pour le marché intérieur du gaz naturel, date le 22/06/1998, Journal officiel n° L 204, date le 27/07/1998.

14- Global arbitration review, (2014) Gas price reviews: is arbitration the problem?,.

15- Groupe de la banque mondiale,(2017) Doing business,.

16- IGU2016, Wholesale Gas Price Survey 2016 Edition, Norway,.

17- Jude Clemente, Will Algeria Be Able To Export More Natural Gas And LNG?, available on the site: https://www.forbes.com/sites/judeclemente/2016/05/04/will-algeria-be-able-to-export-more-natural-gas-and-lng/#2d81248047dc.

18- Ralf Dickel and others, (2015) Reducing European Dependence on Russian Gas: distinguishing natural gas security from geopolitics, Oxford Institute for Energy Studies,.